«استجابة سريعة».. قرار بدعم الكليات التطبيقية بالجامعات وإنصاف أساتذتها

وزير التعليم العالي لـ«الوطن»: رفع أجور الساعات التدريسية لأساتذة الكليات التطبيقية

فادي بك الشريف

استجابت وزارة التعليم العالي لما نشرته «الوطن» حول واقع الكليات التطبيقية ومعاناة الأساتذة، بأن اتخذت جملة من الإجراءات لدعم هذه الكليات وأساتذتها بالشكل المطلوب حفاظاً على الكوادر التدريسية العاملة في هذه الكليات لرفد السوق بكوادر مدربة بخبرات عملية وأكاديمية وتحت إشراف أكاديمي، وخاصة في ظل الاستعانة بالأساتذة والدكاترة الموجودين في كليات الهمك في الجامعات نظراً لتقارب المفردات والمواد والتخصصات عموماً.

وأكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي بسام إبراهيم الوقوف على واقع الكليات التطبيقية في الجامعات والصعوبات التي تعاني منها، مبيناً الإعلان قريباً جداً عن مسابقة أعضاء هيئة تدريسية وفنية لمصلحة هذه الكليات وذلك بالسرعة الممكنة وذلك وفق احتياج كل كلية من الكليات بالجامعات.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» نوه إبراهيم بالطلب من عمداء الكليات العمل على تحديث وتطوير الخطط والمناهج، إضافة إلى الاعتماد على التدريب العملي، من أجل اكتساب الخريجين المهارات والمعارف للدخول إلى سوق العمل مباشرة.

وأشار إلى الطلب أيضاً العمل على تطوير الهيئة التدريسية بالتعويضات والمكافآت وخاصة للأساتذة الذين يدرسون من خارج ملاك الكلية.

وأشار إبراهيم إلى أن أعضاء الهيئة التدريسية في الكليات التطبيقية يعاملون معاملة المدرسين في بقية الكليات بالجامعات، علماً أنه تم الطلب لرفع مقترحات من كل جامعة ليصار إلى رفع أجور الساعات التدريسية لأساتذة الكليات التطبيقية وذلك حسب واقع كل كلية من الكليات.

ونوه وزير التعليم العالي بأنه سيتم دعم أعضاء الهيئة التدريسية بالحوافز المقدمة بهدف تشجيعهم وتحفيزهم، معتبراً أن جميع أعضاء الهيئة التدريسية من خارج الملاك يقومون بتدريس المقررات داخل الجامعة في كليات الهمك سواء في دمشق والبعث وحلب، باستثناء جامعة تشرين التي يبعد المكان بحوالي ٣ كيلومترات.

هذا ونصت المادة ٨ من المرسوم رقم ٣٤٢ على تحديد أجور الساعة التدريسية الفعلية للمحاضرين من العاملين في الدولة أو سواهم «خارج الملاك» بـ٥ آلاف ليرة لمن يدرس اللغات الأجنبية في غير أقسامها المختصة، أو لمن لا يحمل الدرجة الجامعية الأولى ممن يدرسون اللغات القديمة أو الشرقية أو المواد الفنية التي يقرها مجلس التعليم العالي، و٧ آلاف لحامل شهادة الإجازة أو ما يعادلها، ١٠ آلاف لحامل شهادة الماجستير أو ما يعادلها، ١٥ ألف ليرة لحامل شهادة الدكتوراه أو ما يعادلها.

وأكد مختصون في تصريحات سابقة لـ«الوطن»، تسرب مجموعة من الكوادر وانسحابهم خلال الفترة السابقة من التدريس كلياً في الكلية التطبيقية، معتبرين أن هذا الأمر خطر للغاية ويحتاج لقرار مباشر، وإلا فستبقى الكلية من دون أي أعضاء هيئة تدريسية ما سيترتب على هذه القضية مسؤولية علمية كبيرة.

وطالبو باحتساب الساعات للدكاترة الذين يدرسون فوق نصابهم في الكليات التطبيقية وهم على ملاك جامعة تشرين، كما تصرف لمن هم خارج الملاك «١٥ ألف ليرة للساعة» أو أن تعتبر الكلية التطبيقية فرعاً تابعاً للجامعة وخاصة أنها خارج الجامعة ويترتب عليها نفقات نقل وجهد كبير على الأساتذة.

> بالسرعة القصوى مسابقة لتعيين أعضاء هيئة تدريسية وفنية لمصلحة الكليات

أكشاك المدينة سيتم نقلها إلى مكان خاص بها في كشكول

رئيس مجلس مدينة جرمانا لـ«الوطن»: المجلس رفض الترخيص لمستثمري الأمبيرات

عبد المنعم مسعود

كشف رئيس مجلس مدينة جرمانا كفاح الشيباني عن اتخاذ المجلس قراراً بعدم الموافقة على ترخيص الأمبيرات في المدينة وذلك منعاً لحدوث فوارق بين سكان المدينة، مبيناً أن كهرباء الريف تعمل على زيادة عدد مخارج تغذية المدينة بما يسهم باستقرار التيار الكهربائي، وبالتالي وصول كامل المخصصات الكهربائية أثناء فترة الوصل من دون أي انقطاعات.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح الشيباني أن المشروع يتضمن دعماً لخطوط المدينة من محطة باب شرقي باتجاه طريق المطار بما يسهم برفع الكمية لـ٣٠ ميغا ويتم العمل على تمديد الكابلات حالياً.

وأشار إلى أن مجلس المدينة اتخذ عدة إجراءات باتجاه تنظيم عمل الفعاليات بالمدينة وعدم تجاوزها للأوقات المحددة بما يعيد للمدينة ألقها الاجتماعي مساءً.

وقال شيباني: إنه سيتم منع الإشغالات في الشوارع العامة للمدينة سواء بسطات أم غيرها وإن البلدية أبلغت الجميع وستبدأ بالغرامات والإغلاقات وغيرها من الإجراءات اللازمة لضبط ذلك.

وكشف الشيباني أن أكشاك المدينة سيتم نقلها جميعاً إلى حي كشكول حيث سيتم إحداث مكان خاص لها هناك، وذلك اعتباراً من شهر حزيران بحيث لا يبقى في المدينة أي كشك سوى أكشاك «السورية للمخابز» وذلك وفقاً لتعميم وزارة الإدارة المحلية، حيث سيتم إحداث مكان مخصص لها.

ووفقاً للشيباني فإنه يوجد حالياً ١٥ مشروعاً للمدينة ٥ مشاريع صيانة صرف صحي و١٠ مشاريع صيانة زفتية بعضها تم تصديقه وبعضها الآخر في طور التصديق، كاشفاً عن تلقي البلدية إعانة بقدر ٢٠٠ مليون لمصلحة مشاريع الصرف الصحي، وبالتالي سيتم حل جزء من مشاكل الصرف الصحي في بعض أحياء المدينة ومنها الحارة السابعة في حي كرم الصمادي.

وفيما يتعلق بمركز خدمة المواطن أكد الشيباني أن الوضع جيد في المركز رغم وجود بعض الازدحام وأن البلدية تقوم بتخصيص غرفة في كل مرة يتم فيها إضافة خدمة جديدة للمركز، كاشفاً عن انتظار الموافقة بتقديم خدمة تصديق الوثائق الخارجية.

فلاحون بريف سلمية يشكون حرمانهم من المازوت الزراعي

مدير زراعة حماة لـ«الوطن»: ١٠ بالمئة من التوزيع بسبب أخطاء تقنية

حماة- محمد أحمد خبازي

تلقت «الوطن» شكوى من الكثير من مالكي الأراضي الزراعية بقريتي جدوعة والقبيبات بمنطقة سلمية، يعرضون فيها أحرمانهم من المازوت الزراعي، رغم تقديمهم كل الثبوتيات اللازمة التي تفيد بضم ملكياتهم المتناثرة، بإشراف الوحدات الإرشادية في عقارب والصبورة، ومصلحة زراعة سلمية ومديرية زراعة حماة.

وبينوا أن كل الجهات المذكورة وثقت ملكياتهم، وأقرت بصحتها وحقهم بالمازوت الزراعي، ولكن حتى اليوم لم تصلهم رسائل تبلغهم باستلامه من محطات المنطقة التي توزعه لمزارعي القمح، أسوة بغيرهم من الفلاحين الذين استلموا مخصصاتهم من الدفعة الثانية.

ويطالب هؤلاء الفلاحون وزارة الزراعة بإنصافهم، والتنسيق مع شركة «تكامل» لتخصيصهم بالمازوت الزراعي.

ومن جانبه، ورداً على أسئلة «الوطن» حول شكوى الفلاحين، بيَّن مدير الزراعة بحماة أشرف باكير، أن العديد من مالكي الأراضي الزراعية في قريتي جدوعة والقبيبات بمنطقة سلمية، يملكون حيازات متفرقة في عدة مواقع، وقد ضموا ملكياتهم ولم تصلهم رسائل المازوت، وهذا الأمر مركزي بين وزارة الزراعة وشركة « تكامل».

وأوضح أن مالكي الأراضي المروية وردتهم رسائل واستلموا مخصصاتهم من المازوت الزراعي، في حين أن مالكي الأراضي البعلية لم يحصلوا على مازوت وهذا الأمر يعالج مركزياً أيضاً.

وحول المازوت الزراعي على مستوى المحافظة والمشكلات التي تعوق توزيعه لمستحقيه بالشكل المطلوب، أكد باكير أن ٩٠ بالمئة من عمليات التوزيع بمجال إشراف مديرية زراعة حماة والهيئة العامة لإدارة وتطوير الغاب، كان جيداً وسار بشكل سلس ودقيق، في حين نسبة ١٠ بالمئة من عمليات التوزيع وجدت فيها إشكالات نتيجة أخطاء تقنية بسبب إدخال بيانات فيها أخطاء بمعلومات الفلاحين.. وذكر باكير أنه تمت إعادة هذه الحالات للوحدات الإرشادية لتصحيحها مع الفلاحين المستفيدين من المازوت الزراعي، لأنه يجب أن تكون كل معلومات البيانات متطابقة، فالبرنامج المعد لتوزيع المازوت الزراعي يرفض أي بيانات فيها أخطاء لكونه مرتبطاً مع «النفوس»، إضافة إلى معوقات ضعف شبكة النت في بعض الأحيان.

وأشار باكير إلى أن المشكلات التي تحل محلياً يمكن معالجتها وحلها بالمديرية، في حين هناك أخطاء حلها مركزي وتحتاج إلى معالجة مركزية.

٥٠ ألف صيدلي في سورية.. وتضخم في أعداد الصيادلة

نقابة الصيادلة لـ«الوطن»: هامش ربح الصيدلي محدود ولا يمكن التهرب ضريبياً

محمد منار حميجو

كشف مصدر في نقابة الصيادلة أن الربط الإلكتروني للصيادلة مع المالية من أجل التحصيل الضريبي سيشمل في مرحلته الأولى حالياً فقط صيادلة دمشق ومن ثم يتم البدء بتطبيقه تدريجياً مع المحافظات الأخرى، مشيراً إلى أن تكلفة الربط ما بين ١٥ إلى ٢٠ مليون ليرة على كل صيدلي ما بين شراء أجهزة وبرامج خاصة به، معتبراً أن هذه التكلفة كبيرة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين المصدر أن هناك العديد من الصعوبات التي سوف تواجه عملية الربط الإلكتروني أولها ما يتعلق بالكلف المادية التي سوف يتكلفها الصيدلي، مشيراً إلى أن من المشكلات أيضاً هو موضوع الكهرباء وجودة الإنترنت، إضافة إلى أن هناك بعض الصيادلة ليسوا معتادين استخدام أجهزة الكمبيوتر وخصوصاً كبار السن الذين مازالوا يعملون في صيدلياتهم ولم يتقاعدوا بعد.

ولفت المصدر إلى أن أسعار الأدوية محددة من وزارة الصحة وبالتالي فإن هامش ربح الصيدلي فيها محدود، ومن هذا المنطلق فإن الصيدلي لا يمكن أن يتهرب ضريبياً.

وشدد المصدر على ضرورة أن يتم تجهيز البنية التحتية للربط الإلكتروني قبل البدء بتطبيقه على أرض الواقع، لافتاً إلى أنه يوجد محاولات لربط البرنامج على الموبايل لتخفيف الأعباء المالية على الصيدلي ولكن حتى الآن التجربة لم تنجح.

وأشار إلى أن الربط الإلكتروني في البداية كان اختيارياً للصيادلة ولكن بعد ذلك صدر قرار من وزارة المالية بإلزاميته.

وكشف المصدر أن النقابة حالياً تتواصل مع وزارة المالية لتسهيل عملية الربط، لافتاً إلى أن من بين المقترحات أن يبقى الربط اختيارياً للصيادلة حتى يتم تلافي كل العيوب التي تواجه هذا الموضوع، لافتاً إلى أن المالية أصدرت قراراً بتمديد المهلة للصيادلة حتى يبدؤوا بالربط الإلكتروني حتى الشهر الخامس القادم.

وبين المصدر أنه لا يوجد مشكلة في الربط لكن المشكلة هناك في التطبيق والآلية التي تم وضعها وهذا يتم وفق مراحل ودراسة لهذا الموضوع.

وفيما يتعلق بموضوع توافر الأدوية أكد المصدر أن وضع الدواء حالياً أفضل بكثير عما كان عليه في الفترة الماضية، مشيراً إلى أنه لا يخلو سوق الدواء من انقطاع بعض الأنواع تكون نتيجة صعوبة في استيراد المواد الأولية الداخلة في إنتاجها، مضيفاً: لكن هذه الانقطاعات ليست كبيرة، كما أنه يمكن أن يكون الانقطاع لنوع من الدواء من شركة إلا أن هناك شركة أخرى تقوم بتصنيع ذات الدواء أي إنه ذات التركيب ولكن اختلف اسم الشركة التي تصنعه.

ولفت إلى أن استيراد الأدوية خف كثيراً باعتبار أن الأدوية المنتجة محلياً تغطي السوق بنسبة ما بين ٨٠ إلى ٩٠ بالمئة، مشيراً إلى أن هناك العديد من المعامل تصنع أدوية نوعية مثل معمل لإنتاج الأدوية الداخلة في علاج السرطان وأخرى تصنع أدوية قلبية وغير ذلك من الأدوية النوعية.

وفي موضوع آخر رأى المصدر أن هناك تضخماً في أعداد الصيادلة، مقدراً أن عددهم وصل إلى ٥٠ ألفاً ما بين صيادلة مازالوا يزاولون المهنة وآخرين متقاعدين على الرغم من أن المتقاعدين في هذه المهنة قليل إضافة إلى الصيادلة المسافرين.

تراجع استهلاك اللحوم في السويداء بسبب ضعف القدرة الشرائية

انخفاض الذبائح بنسبة ٩٠ بالمئة وقلة الطلب من المطاعم

السويداء- عبير صيموعة

أشار مدير الشؤون الصحية ومراقبة اللحوم في مجلس مدينة السويداء مروان عزي إلى معاناة مسالخ المحافظة كافة، ومسلخ السويداء على وجه الخصوص من انخفاض شديد في أعداد الذبائح منذ بداية العام الحالي وحتى تاريخه بنسبة ٩٠ بالمئة، موضحاً أنه لا يتجاوز العدد يومياً الذبيحتين وفي كثير من الأحيان الصفر.

وفي تصريح لـ«الوطن» أعاد عزي الأسباب إلى سنوات سابقة بدأت منذ عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢ نتيجة حالة الجفاف وقلة المراعي واحتكار الأعلاف وعدم القدرة على تأمينها للمواشي بحسب الكميات المطلوبة، الأمر الذي دفع الكثير من المربين إلى بيع القسم الأكبر من قطعانهم.

وأضاف: قمنا بدق ناقوس الخطر حول نتائج النقص بالأعلاف ولأكثر من مرة في تصريحات سابقة لـ«الوطن» وفي مؤتمرات نقابة الأطباء البيطريين، مضيفاً: حذرنا أن ذلك سيؤدي بالضرورة إلى تراجع عمليات التربية وهجران المربين لكار التربية جراء ارتفاع تكاليفها وسيفرض بالضرورة ارتفاعاً في أسعار الذبائح الحية من الأبقار والعجول والأغنام وهو ما حدث فعلياً حتى وصلت أسعار اللحوم الحمراء إلى ما وصلت إليه حالياً ليتجاوز سعر الكيلو منها ١٥٠ ألفاً وصولاً إلى ٢٠٠ ألف ليرة وحسب نوعيتها لارتفاع أسعار الحي منها.

وأكد أن عدم دعم المربين بمستلزمات التربية وأهمها الأعلاف خلال السنوات السابقة أدى إلى تراجع عمليات التربية وانخفاض أعداد القطعان الأمر الذي فرض تراجعاً بعدد الذبائح وخاصة خلال الأشهر القليلة الماضية، مبيناً أن نسبة تراجع الذبائح العام الماضي إلى ٤٠ بالمئة لتصل خلال العام الحالي إلى ٩٠ بالمئة، ليضاف إليها انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين وانخفاض الطلب من المطاعم السياحية نتيجة الركود السياحي فضلاً عن وجود بعض أنواع اللحوم المجمدة غير النظامية في الأسواق و«السوبر ماركات» غير الشرعية على ساحة المحافظة والتي يتم بيعها بأسعار منخفضة عن أسعار اللحوم المحلية والتي تصل إلى المواطن بطريقة غير شرعية لأنها لا تخضع للرقابة الصحية.

بدوره رئيس جمعية القصابين في السويداء مفيد القاضي أكد لـ«الوطن» أن عمليات ذبح الذبائح لدى مسلخ السويداء من اللحامين تراجعت بنسبة كبيرة في الآونة الأخيرة ليصل الأمر إلى أن يتقاسم الذبيحة الواحدة قصابان اثنان، مضيفاً: إن تراجع نسبة الذبائح تعود لعدة أسباب أولها ضعف القدرة الشرائية لدى الأهالي إضافة إلى إحجام كثير من أصحاب المزارع عن التربية نتيجة ارتفاع أسعار المادة العلفية وهذا ما أدى أيضاً إلى ارتفاع في أسعار اللحوم الحية فضلاً عن عزوف عدد كبير من اللحامين عن الذبح من جراء الانقطاعات المتكررة للتيار الكهربائي وعدم تأمين مادة المازوت لتشغيل المولدات بالكميات المطلوبة بغية حفظ اللحوم الموجودة داخل محالهم.

> رئيس جمعية القصابين: إغلاق الكثير من محال القصابة لغلاء أسعار اللحوم

وأكد القاضي إغلاق كثير من محال القصابة على ساحة المحافظة من قبل أصحابها جراء ارتفاع أسعار الذبائح وخاصة ممن لا يملكون منهم مزارع لتربية المواشي إضافة إلى الأسباب التي جرى ذكرها مطالباً بضرورة دعم الثروة الحيوانية بتأمين الأعلاف للمربين لضمان تأمين اللحوم الحمراء في الأسواق بأقل التكاليف بما يتناسب ولو بالحد الأدنى مع القدرة الشرائية للأهالي.